دليل تمهيدي حول تمويل التنمية

إعداد مجموعة المجتمع المدني لتمويل التنمية

طُوّرت هذه الوثيقة من خلال الجهد الجماعي لمجموعة المجتمع المدني لتمويل التنمية.
نشكر جميع الأعضاء والحلفاء الذين تفضّلوا بدعم تطوير مجموعة الأدوات هذه.

ترجمة إلى العربية: غسان مكارم

تصميم ورسومات جيسيكا بروملي بارترام.

نُشر في أيلول/سبتمبر *2021*.

المحتويات

لماذا هذه الإحاطة وماذا تشمل؟ 1

مجموعة المجتمع المدني لتمويل التنمية 2

لمن هذا الموجز 2

المقدمة 5

دعم النساء للاقتصاد العالمي وأزمة الرعاية 5

فخ اللامساواة العالمية 7

تمويل التنمية: التاريخ والمسار 9

خطة عمل أديس أبابا المؤتمر الثالث لتمويل التنمية 11

النوع الاجتماعي وتمويل التنمية 13

تمويل الحقوق والعدالة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة 16

الشباب وتمويل التنمية 16

الدعوة لعقد دورة جديدة من مؤتمر تمويل التنمية: مونتيري20+ #FFD4 17

المبادئ الشاملة 17

حقوق الإنسان والمساواة الجندرية والرفاهية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية 17

التحول الاجتماعي والاقتصادي والانتقال العادل والمنصف للناس والكوكب 18

دمقرطة الحوكمة الاقتصادية العالمية والمشاركة الشاملة على جميع المستويات 18

دعوات للتحرك 19

الديون 19

تعبئة الموارد المحلية 21

التكنولوجيا 22

التجارة العالمية 23

قضايا منهجية 24

التمويل الخاص 25

التعاون الإنمائي الدولي 26

كيفية المشاركة 27

مسارات وهيئات تمويل التنمية ومداخل المجتمع المدني 29

ماذا بعد؟ 35

لماذا هذه الإحاطة وماذا تشمل؟

حان الوقت لأن تتحد منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية حول العالم خلف مطلب ثابت ينادي بالتغيير المنهجي في الهندسة المالية وتقسيم العمل العالميين، باتجاه مرحلة انتعاش عادلة وخضراء ونسوية ما بعد كوفيد19-. أما المساحة المناسبة للقيام بذلك فهي الأمم المتحدة، المؤسسة العالمية الوحيدة المكلفة بمعالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية وحيث للبلدان النامية صوت متساو. ومن هنا يأتي مسار الأمم المتحدة لتمويل التنمية، كمساحة لدفع التغييرات المنهجية المرجوة بشكل عاجل.

يتميّز مسار تمويل التنمية بفرادته كالمساحة الديمقراطية الوحيدة الحقيقية التي يتم فيها التعامل مع الحوكمة الاقتصادية العالمية، مع وضع قضايا تغير المناخ وعدم المساواة وحقوق الإنسان في جوهرها. هذا الموجز التمهيدي لعملية تمويل التنمية ودور مجموعة المجتمع المدني لتمويل التنمية هو الجزء الأول من مجموعة أدوات أكثر شمولاً قيد التطوير حاليًا، والتي تسعى لتيسير الانخراط في المسار للجمهور غير التقني.

من خلال توجيه القرّاء في عالم الأمم المتحدة لتمويل التنمية، يسلّط الموجز الضوء على إمكانية تحويل أنظمتنا الاقتصادية العالمية للتقليل من اللامساواة داخل البلدان وفيما بينها وجعلها تعمل لصالح الناس والكوكب من خلال التأثير على الحوكمة الاقتصادية داخل الأمم المتحدة.

مجموعة المجتمع المدني لتمويل التنمية

شاركت منظمات المجتمع المدني في مسار تمويل التنمية منذ انطلاقه، وشكّلت هيئة تنسيق، وهي مجموعة المجتمع المدني لتمويل التنمية، وهي عبارة عن منصة مفتوحة للمجتمع المدني مع معيار واحد للعضوية هو أن تكون المنظمة ذات منفعة عامة. نشطت المجموعة في شكلها الحالي (مجموعة الاقتصاد الاجتماعي العالمية - GSEG listserv) منذ مؤتمر مراجعة منتدى تمويل التنمية في الدوحة في عام 2008، على الرغم من مشاركة العديد من أعضائها منذ مؤتمر مونتيري في عام 2002، وهي قائمة افتراضية مفتوحة تحتوي على مئات المنظمات والشبكات من مناطق ومجتمعات متنوعة من حول العالم. يتمثل المبدأ الأساسي للمجموعة في ضمان قدرة المجتمع المدني على إعلاء الصوت الجماعي الواحد، والقيام بأنشطة مثل المناصرة المشتركة والحملات، وكتابة أوراق المواقف والبيانات المستهدفة، وتعزيز مواقف منظمات المجتمع المدني، وانتداب ممثلين في الجلسات الرسمية، وإجراء تقييمات مشتركة للأوراق الرسمية، والعمل الإعلامي، وغيرها من الأمور.

للانضمام لمجموعة المجتمع المدني لتمويل التنمية، الرجاء تعبئة هذه الاستمارة على غوغل: https://csoforffd.org/ join-the-cso-ffd-group.

لمن هذا الموجز

يتوجّه هذا الموجز إلى الناشطين/ات والمدافعين/ات حول العالم، المهتمين/ات بالمشاركة أو بزيادة معرفتهم/ن بكيفية ارتباط الحوكمة الاقتصادية العالمية بالنضالات القطاعية و/أو المحلية والوطنية المختلفة - بما في ذلك الحركات النسوية وحركات السيادة الغذائية وحقوق الأراضي والمناخ ونشطاء العدالة والحركات الشبابية والطلابية والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم.

الديون
الاعتماد
على السلع
التجاوز
الضريبي
الهوة
الرقمية

المقدمة

ترتبط النضالات اليومية لشعوب العالم - من أجل الغذاء والسكن والرعاية الصحية والتوظيف - ارتباطًا وثيقًا بالقواعد التي تحكم الاقتصاد العالمي. ولمواجهة هذا المستوى الكبير من الإجحاف وغياب التكافؤ، تصبح الحلول المنهجية العالمية حاجة ماسة.

تكشف العاصفة التي أحدثها جائحة كوفيد19- وحالة الطوارئ المناخية عن تعارض أنظمتنا الاقتصادية الحالية مع حماية الحياة نفسها. يكافح الناس حول العالم، لا سيما في الجنوب العالمي، من محدودية الوصول إلى الرعاية الصحية واللقاحات، وفقدان الوظائف، وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، وأعباء الديون المتزايدة. وفي الوقت نفسه، تقوم دول الشمال بتخزين اللقاحات، وتجني شركاتها أرباحًا ضخمة من المرض، ويكدّس المليارديرات ثرواتهم. أصبحت اللاعدالة في النظام الاقتصادي العالمي أكثر وضوحًا من أي وقت مضى.

تتأثر النساء بشكل غير متناسب بالوباء نظرًا لتشكيلهم نسبة عالية جدًا من العاملين في القطاع غير الرسمي غير المحمي وغير المستقر والمهمل في كثير من الأحيان، وفي القطاعات الأكثر تضرراً، مثل خدمات الرعاية الصحية واقتصاد الرعاية. وقد جاءت تدابير الإغلاق وسياسات البقاء في المنزل، لتؤدّي إلى ارتفاع عدد حالات تعرض النساء للعنف القائم على النوع الاجتماعي. كما ازدادت متطلبات العمل المنزلي والرعاية، لترفع من قيمة الدعم الضخم الذي تقدّمه النساء للاقتصاد العالمي، ولتعزز الأنماط الأبوية في مجتمعات عدّة.

كما سلط الوباء الضوء على ترابطنا العالمي - للأفضل أو للأسوأ - وأوضح عدم كفاية الاستجابات الوطنية للتغلب على حالة الطوارئ الصحية، لا سيما عندما تكون قدرة البلدان النامية على الاستجابة

دعم النساء للاقتصاد العالمي وأزمة الرعاية

كنتيجة للتقسيم الجندري للعمل، دأبت النساء على دعم الاقتصاد العالمي بأكمله من خلال أعمالهن المنزلية والرعاية غير مدفوعة الأجر. على الصعيد العالمي، كان من الممكن أن تكسب النساء حوالي 10.9 تريليون دولار في العام 2019 لو حصلن على الحد الأدنى للأجور مقابل عملهن غير المدفوع الأجر في المنزل ورعاية الأقارب. وقد تأكّد هذا الأمر خلال جائحة كوفيد19-، نظرًا لضخامة نسبة النساء في عمل الرعاية، وفي الخدمات الأساسية في الخطوط الأمامية، مثل الرعاية الصحية والعمل الزراعي. أدت الاستجابات لأزمة كوفيد19- إلى تراجع في ضمان حقوق الإنسان للمرأة والتأكيد على ظروفها العسيرة، والتي تظهر جليًا في حالات التمييز متعدد الأبعاد.

مقيدة بحلقة مفرغة من الديون. وتُظهر بيانات ما قبل الجائحة أن واحدًا من كل ثمانية بلدان ينفق على سداد ديونه أكثر من الإنفاق على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية مجتمعة. فقد كانت خدمة الدين العام الخارجي أكبر من نفقات الرعاية الصحية في 62 دولة على الأقل في عام 2020. ومن المتوقع أن تدفع هذه الاتجاهات المقلقة ما يصل إلى 154 دولة نحو التقشف في عام 2021، والتي من المتوقع أن تؤثر بدورها على 6.6 مليار شخص، أو 85٪ من سكان العالم في عام 2022.

وإذا كان يمكن للبلدان المتقدمة ضخ تريليونات الدولارات لتحفيز اقتصاداتها استجابة لتأثيرات الوباء، فإن تعاملها مع تأمين اللقاحات للبلدان النامية يأتي كعمل خيري محدود، لا كسياسة عامة عالمية. وفقًا لمنظمة الصحة العالمية، واعتبارًا من منتصف نيسان/أبريل 2021، استحوذت البلدان الغنية على أكثر من 87% من الـ700 مليون جرعة أو أكثر من لقاحات كوفيد19- التي تم توزيعها حول العالم، في حين تلقت البلدان في الجنوب العالمي 0.2% فقط، وهو ما أصبح يُعرف بالفصل العنصري (أبارثايد) في التلقيح.

ورغم وعود التضامن الدولي وإلى "إعادة البناء بشكل أفضل" في الخطاب السياساتي على جميع المستويات، فإن طموحات مسارات صنع القرار العالمي والتعاون الدولي لا تزال بعيدة عن التغييرات الجذرية اللازمة لتحويل النظم التي وضعتنا في دائرة الخطر أساسًا. ويستمر التناقض بين أجندة 2030 التي تدفع باتجاه التنفيذ الوطني لأهداف التنمية المستدامة، من ناحية، وتقييد الحيّزين السياسي والمالي اللازمين للاستثمارات العامة في الخدمات العامة الأساسية من خلال قضايا عالمية عديدة معروفة - التجاوزات الضريبية، التدفقات المالية غير المشروعة، الديون غير المشروعة وغير المستدامة، الاعتماد على السلع الأساسية، الاحتكارات التكنولوجية، ونظام حقوق الملكية الفكرية، وما إلى ذلك.

في مواجهة التفاوتات المروعة وغياب العدالة، تكتسب مطالب الحركات الاجتماعية بالعدالة الاقتصادية (خاصة فيما يتعلق بالضرائب والديون والعدالة التجارية) زخمًا عالميًا وتقاوم التدابير التي تحافظ على الوضع الراهن للتقشف وغياب المساواة منذ قبل انتشار الوباء. في كولومبيا، أدت احتجاجات ضد خطة إصلاح ضريبي، جاءت لصالح الأثرياء، من جهة، وزادت الأعباء على الطبقة العاملة، من جهة أخرى، إلى تراجع الحكومة عن اقتراحها واستقالة وزير المالية. دفع الضغط العام أيضًا الحكومات في بوليفيا والأرجنتين إلى فرض ضرائب على فاحشي الثراء كوسيلة لإعادة توزيع الثروة وتمويل الاستجابات الفورية للأزمات. وقد آتى هذا الإجراء ثماره بالفعل وأظهر أنه سريع الفعالية. كما يقوم المجتمع المدني وأكاديميون وقادة سياسيون حول العالم بحملات لإصلاح سياسات تعزز عدم المساواة التجارية بموجب مقترح المشاركة المؤقتة والمحدودة لحقوق الملكية الفكرية بشأن المعرفة المنقذة للحياة - المعروفة باسم التنازل عن حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة - لتسهيل احتواء ومعالجة كوفيد19- عالميًا. ويحظى الاقتراح بتأييد واسع، لكن بعض الدول الغنية تصر على عرقلته.

فخ اللامساواة العالمية

تؤدّي القواعد الحالية لاقتصادنا العالمي لإعادة إنتاج حلقة مفرغة من اللامساواة: يرتكز نموذج التنمية الموجه نحو التصدير والنمو والذي يقوده القطاع الخاص في بلدان عديدة في الجنوب العالمي على استغلال العمالة الرخيصة واستخراج الموارد الطبيعية من قبل الشركات القائمة في دول الشمال.
علاوة على ذلك، تستخدم الشركات متعددة الجنسيات والمستثمرون الثغرات والملاذات الضريبية لزيادة استخراج الثروة وتجنب دفع الضرائب. يؤدي تفاقم مستويات اللامساواة الاقتصادية وتركيز الثروة إلى مزيد من اللامساواة السياسية، بسبب توسيع قدرة الشركات والجهات المالية الفاعلة على الضغط على صانعي السياسات لحماية ثرواتها وفرص الربح. ثم تنتقل اللامساواة إلى الأجيال القادمة، وتبلغ

ذروتها في ظهور تفاوتات طويلة الأمد - ليس فقط من الناحية الاقتصادية، ولكن أيضًا من منظور النوع الاجتماعي، والمناخ ، والبيئة - التي تؤثر على الفئات المهمشة في الأصل. وقد أدّت هذه الزيادة الكبيرة في التفاوتات داخل البلدان وفيما بينها إلى تسليط الضوء أخيرًا على التفاوتات في المناقشات الدولية حول التنمية. وقد أقرت أجندة 2030 أن معالجة جوانبها المتعددة (الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية) كواحد من أهداف التنمية المستدامة، مما يشير إلى التزام المجتمع الدولي بالحد من أوجه اللامساواة عالميًا. ويُعتبر مسار تمويل التنمية مساحة أساسية للمناصرة من أجل قرارات حول السياسات المؤدية للتحول العالمي المنهجي الملح هذا.

تمويل التنمية: التاريخ والمسار

إن مسار الأمم المتحدة لتمويل التنمية لا يتعلّق بالتعهدات أو جمع التبرعات لتمويل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بل يسعى إلى خلق الحيز السياساتي والمالي الذي يسمح للبلدان النامية تمويل تنميتها بطريقة مستدامة. وسنحاول في الأقسام التالية تفصيل ما يعنيه ذلك وكيفية الوصول إليه.

تمتد الجذور التاريخية لهذا المسار إلى استياء البلدان النامية صراحة من القصور المنهجي في البنية المالية الدولية. وقد انعقد المؤتمر الدولي الأول لتمويل التنمية في مونتيري، المكسيك، في عام 2002، أو ما يعرف باسم "توافق مونتيري"، استجابة للأزمات المالية الآسيوية. وقد حاول المؤتمر استعادة تأثير الأمم المتحدة في النظام الاقتصادي والمالي العالمي، الذي تم تهميشه بشكل منهجي من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على الرغم من أن التعاون الاقتصادي الدولي يعتبر من مسؤوليات المنظمة الأممية. ومع التأثير الأكبر للدول النامية في نظام "صوت واحد لدولة واحدة" للأمم المتحدة، تبقى قضية إضفاء الطابع الديمقراطي على الحوكمة الاقتصادية العالمية في قلب مسار تمويل التنمية. هذا وتفضّل الدول الغنية التحكم في عملية صنع القرار في السياسة الاقتصادية الدولية من خلال مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث تتمتع بحصة تصويت أكبر، أو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حيث تتمتع بعضوية حصرية.

وبالرغم من أن مسار تمويل التنمية يعتبر من نشاطات الأمم المتحدة، فإن عملية المراجعة تشمل المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد، والتي ولو كانت رسميًا جزءًا من منظومة الأمم المتحدة، فلطالما تجنّبت المساءلة والقيام بالاستجابة الملائمة لتوجيهات الجمعية العامة للأمم المتحدة، من خلال إنشاء نظام حوكمة يرتكز على مساهميها. كما تشمل منظمة التجارة العالمية، التي تتعاون مع الأمم المتحدة، ولكنها ليست جزءًا من منظومتها. لهذا السبب فإن مؤتمرات تمويل التنمية تعد مؤتمرات "دولية"، لا مؤتمرات "للأمم المتحدة". علاوة على ذلك، يشمل المسار أصحاب المصلحة المعترف بهم كالمجتمع المدني والقطاع الخاص، مما يجعله مساحة شاملة فريدة لمناقشة النظام الاقتصادي العالمي بجميع أبعاده النظامية. منذ توافق مونتيري، عُقد مؤتمرين دوليين لتمويل التنمية: عام 2008 في الدوحة، قطر، وعام 2015 في أديس أبابا، إثيوبيا، الذي أنتج خطة عمل أديس أبابا (AAAA).

يهدف مسار تمويل التنمية إلى العمل نحو محتوى موضوعي متماسك ومتشابك قائم على الحقوق، بالإضافة إلى وضع المعايير والتوصيات بشأن الحوكمة الاقتصادية العالمية، وأوجه عدم المساواة النظامية والتاريخية التي تحددها. لذلك فإنه منظّم ضمن مجالات موضوعية تعالج جملة من مصادر تمويل التنمية بطريقة شاملة: تعبئة الموارد المحلية، التمويل والأعمال التجارية المحلية والدولية، التجارة العالمية، التعاون الإنمائي الدولي والمساعدة الإنمائية الرسمية، الديون، التكنولوجيا، والقضايا النظامية.

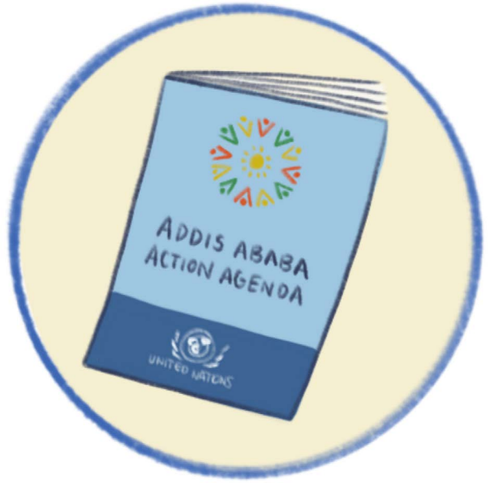

خطة عمل أديس أبابا المؤتمر الثالث لتمويل التنمية

فرصة ضائعة لمعالجة تدفق الموارد من الجنوب العالمي

جاء المؤتمر الثاني لتمويل التنمية على خلفية الأزمة الاقتصادية 2007-2008 التي نشأت في دول الشمال. وكما لاحظ مركز الجنوب، ظل التدفق الصافي للاستثمارات خلال عقدين من الزمن ينتقل من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة. بعبارة أخرى، لم يقم النظام المالي الدولي في الواقع بتمكين الجنوب العالمي من تعبئة الموارد من أجل التنمية. وبدلاً من معالجة الهياكل الاقتصادية التي يقوم عليها تدفق الموارد من العالم النامي إلى الخارج، فقد شدد مؤتمر تمويل التنمية الثالث على الحاجة لسد فجوات التمويل لأهداف التنمية المستدامة. كانت المفاوضات مشحونة، حيث أصرّت الدول المتقدّمة اعتبار خطة عمل أديس كوسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بينما أصرّت الدول النامية على الحفاظ على مسار تمويل التنمية بشكل متكامل، لكن منفصل عن أهداف التنمية المستدامة.

أخيرًا، جاء الحل الوسط باعتبار أحد أهداف خطة عمل أديس أبابا (لا مسار تمويل التنمية) مرتبط بدعم أجندة 2030 ووضع وسائل التنفيذ في سياقها. لكن الهدف الأوسع لصندوق تمويل التنمية يتجاوز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كان الهدف من مسار تمويل التنمية هو خلق حيز سياسي للدول النامية لتمويل تنميتها بطريقة مستدامة. وهذا يتطلب إزالة العوائق النظامية والهيكلية أمام التحول وإعادة تصميم الحوكمة الاقتصادية العالمية لتعزيز التعددية الديمقراطية بشكل جدّي.

النوع الاجتماعي وتمويل التنمية

يعتبر النوع الاجتماعي وحقوق النساء من القضايا الشاملة التي تتداخل مع جميع المناقشات الموضوعية لأجندة تمويل التنمية، والتي تتسع لتشمل معالجة دور اقتصاد الرعاية الذي يمتص الصدمات ويؤمن رعاية عامة للتعويض عن نقص التمويل وعدم كفاية أنظمة الحماية الاجتماعية والصحة العامة، لا سيما في البلدان النامية.

كشفت جائحة كوفيد19- عن الواقع المؤلم لهذا النقص في الاستثمار العام في البنية التحتية للرعاية العامة، والذي يأتي غالبًا نتيجة التحيز المنهجي للسياسات نحو التقشف المالي والخصخصة. وفيما يلي بعض التحالفات النسوية والناشطة حول حقوق النساء المنظمة ذاتيًا، والتي تعمل ضمن تقاطعات النوع الاجتماعي والعدالة الاقتصادية وتسهم في أعمال المناصرة لمجموعة المجتمع المدني لتمويل التنمية:

مجموعة العمل النسائية حول تمويل التنمية

تم تشكيل مجموعة العمل النسائية حول تمويل التنمية (WWG on FfD)، العضو في مجموعة المجتمع المدني لتمويل التنمية، في تشرين الأول/أكتوبر 2007، وهي تحالف من المنظمات والشبكات النسائية لمناصرة النهوض بالمساواة الجندرية، وتمكين النساء، وحقوق الإنسان في تمويل مسارات الأمم المتحدة المرتبطة بتمويل التنمية.

تحالف النوع الاجتماعي والتجارة

انطلق تحالف النوع الاجتماعي والتجارة بمبادرة من نشطاء وناشطات نسويات وتقدميين/ات لطرح تحليل نسوي للتجارة يبحث في آثار الاتفاقيات التجارة والاستثمار على النوع الاجتماعي، ويناصر حول سياسات التجارة العادلة. يعمل التحالف على الانخراط في تشكيل أجندة العدالة التجارية من خلال زيادة الوعي والقدرات والبحث والدعوة لسياسات بديلة تمهّد لعالم أكثر عدلاً واستدامة، وتواجه الاستحواذ النيوليبرالي على حقوق النساء كوسيلة لفتح الأسواق وتوسيع نظام التجارة غير العادل الذي يستغل الجنوب العالمي وجميع العمال والشعوب المضطهدة في العالم.

مجموعة العمل المعنية بالضرائب والنوع الاجتماعي

تهدف مجموعة العمل المعنية بالضرائب والنوع الاجتماعي إلى تعزيز التكامل بين منظمات العدالة الضريبية والجندرية حول العالم بالإضافة إلى توسيع المشاركة في أعمال التحالف العالمي للعدالة الضريبية (GATJ) من خلال العمل بشكل وثيق مع شبكاته الإقليمية ومنظمات حقوق المرأة والنقابات العمالية العالمية والمنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني. وفي آذار/مارس 2021، أطلق التحالف وشبكاته الإقليمية وأعضاء مجموعة العمل حملة #MakeTaxesWorkForWomen، التي طالبت بالتغلب على أزمات كوفيد19- متعددة الأبعاد وتأكيد استفادة النساء من الضرائب بفعالية. وكانت المبادرة قد انطلقت خلال الأيام العالمية للعمل بشأن العدالة الضريبية لحقوق المرأة.

تمويل الحقوق والعدالة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة

تقوم مجموعة أصحاب المصلحة من الأشخاص ذوي الإعاقة، العضو في مجموعة المجتمع المدني لتمويل التنمية، بالمناصرة حول ضرورة إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة في مسار تمويل التنمية لضمان تخصيص الموارد لعمليات الدمج. وقد أصدرت موجزًا بعنوان "تمويل الحقوق والعدالة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة في عصر كوفيد19- وما بعده"، الذي يتناول مدى تضرر الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل خاص من الجائحة العالمية. يحدد الموجز بعض الاعتبارات الأساسية لضمان أن تقوم السياسات الاقتصادية الدولية المعنية بالأزمة في تمتع مختلف الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، لا سيما سكان دول الجنوب.

الشباب وتمويل التنمية

تعتبر مجموعة الأمم المتحدة الرئيسية للأطفال والشباب (UNMG) الآلية الرسمية والمنظمة ذاتيًا والمفوضة من الجمعية العامة التي تتيح للشباب المشاركة في بعض مسارات التنمية المستدامة الحكومية الدولية، وهي عضو نشط في مجموعة المجتمع المدني لتمويل التنمية.

يؤكد جمهور الشباب في مجموعة المجتمع المدني لتمويل التنمية على ضرورة النظر إلى الشباب - وجميع الناس - كأكثر من مجرد محركات للنمو الاقتصادي تتخطى الحدود الدولية. يجب اعتبار الشباب شركاء في التنمية، وكمواطنين عالميين متساوين مع غيرهم. ولتحقيق ذلك، يحتاج الشباب إلى: أجور مناسبة، وظروف عمل آمنة، وضمان اجتماعي، وأرضيات حماية اجتماعية، و تعليم جيد وبأسعار معقولة على جميع المستويات (التعليم حق وليس سلعة). وتعتبر مجموعة الأمم المتحدة الرئيسية للأطفال والشباب أنه لضمان فعالية هذا المزيج من السياسات، لا يكفي التركيز على المستوى الوطني فقط، وأن معالجة القضايا النظامية العالمية في مسار تمويل التنمية أمر بالغ الأهمية. كما يعتبرون القرارات المبنية على مبدأ "دولار واحد - صوت واحد" "أكبر عائق فردي لتحقيق أجندة 2030".

بيان الشباب حول الحوار الوزاري لمنتدى تمويل التنمية لعام 2019 متوفر على الرابط التالي:

https://csoforffd.org/2019/04/15/intervention-of-alicia-tauro-mcy-to-ffd-forum.

الدعوة لعقد دورة جديدة من مؤتمر تمويل التنمية: مونتيري20+ #FFD4

نحو بنية اقتصادية عالمية جديدة تعمل من أجل الناس والكوكب

في سياق الأزمات العالمية التي أثارتها جائحة كوفيد، دعت مجموعة المجتمع المدني لتمويل التنمية إلى عقد مؤتمر رابع لتمويل التنمية، على شكل قمة دولية لإعادة الإعمار الاقتصادي والإصلاح المنهجي تحت رعاية الأمم المتحدة، لمناقشة المسارات التحولية نحو اقتصاد عالمي جديد. ورغم المخاوف من آثار الفجوة الرقمية على التعددية عبر الإنترنت، والفصل العنصري اللقاحي في الاجتماعات الشخصية، فمن المهم الاتفاق على موعد مبدئي وعملية تحضيرية واضحة لمؤتمر تمويل التنمية القادم سريعًا، على أن تكون طموحاته متناسقة مع المبادئ الجماعية والدعوات إلى التحرّك أدناه.

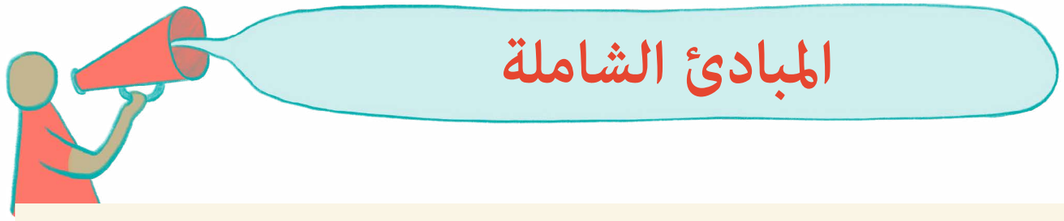

المبادئ الشاملة

حقوق الإنسان والمساواة الجندرية والرفاهية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية

ينبغي أن تعزز القمّة الترابط والتقدم في حقوق الإنسان لجميع الناس في بيئة صحية، مع منافع عامة عالمية يمكن الوصول إليها تحترم حدود الكوكب. إن اللامساواة الهيكلية والسلوك المدمر للبيئة هي خيارات سياسية لا تتعلّق بالطبيعة. إن رفاهنا البشري والكوكبي على المدى الطويل مشروط بالتحولات المنهجية للعدالة الاجتماعية والبيئية والمالية: في طريقة إنتاجنا واستهلاكنا، وكيفية هيكلة الاقتصاد العالمي والتقسيم العالمي والجندري للعمل.

التحول الاجتماعي والاقتصادي والانتقال العادل والمنصف للناس والكوكب

يجب أن يوفر مؤتمر القمة الحيز المالي والقضائي والسياسي اللازم لضمان انتقال لا استعماري ونسوي وعادل للناس وكوكب الأرض. وهذا يعني الدعوة لإعادة توازن الاقتصاد العالمي مع الاقتصادات المحلية/الوطنية الأكثر حيوية وشمولية ودائرية، تعزيز العمل اللائق والسلوك التجاري المسؤول، تعزيز المرونة البيئية، تقليل استهلاك الموارد، استعادة التنوع البيولوجي، والابتعاد عن الاقتصادات الاستخراجية والتمييزية والعسكرية والعنصرية والذكورية التي تقوض الأساس البيئي لرفاهيتنا الجماعية.

دمقرطة الحوكمة الاقتصادية العالمية والمشاركة الشاملة على جميع المستويات

على القمة إضفاء الطابع الديمقراطي على الحوكمة الاقتصادية العالمية، والاعتراف بحق كل دولة في التواجد على طاولة صنع القرار، وليس فقط تلك التي تمتلك السلطة أو الموارد. ويجب على الحوكمة العالمية الجديدة أن تعزز السيادة الاقتصادية الوطنية والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة في المشاعات العالمية. كما يجب تعزيز وضمان المشاركة الفاعلة لأصحاب الحقوق في كل مستوى من مستويات صنع القرار.

دعوات للتحرك

الديون

أدّت جائحة كوفيد10- والركود الاقتصادي الشديد وحالة الطوارئ المناخية إلى زيادة إلحاح مسألة إلغاء الديون ومعالجة الديون غير المستدامة وغير المشروعة. لكن عمق التفاوتات داخل البلدان وفيما بينها، والذي أصبح أكثر وضوحا بسبب الجائحة وحالات الطوارئ المناخية، ليس بالأمر المستجد. فقد أدت عقود من تحرير القطاع المالي باسم كفاءة السوق، وتخفيضات ضرائب الشركات، وخصخصة ونقص الاستثمار في الخدمات العامة الأساسية وفي الحماية الاجتماعية، إلى اعتماد تدابير التقشف بشكل منهجي وإضعاف قدرة الدول على التعامل مع الأزمات الحالية، وزادت من من الاعتماد على الاقتراض (من قبل الدول ومواطنيها على حدٍ سواء) أو الاستعانة بالتمويل الشخصي لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية.

وقد كانت العديد من البلدان النامية قد وقعت في فخ دائرة المديونية متعددة الأطراف (المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) والثنائية (الحكومات الأخرى) والدائنين من القطاع الخاص (البنوك الخاصة وحملة السندات الخاصة والمؤسسات المالية الخاصة الأخرى) منذ قبل انتشار الوباء والأزمة الاقتصادية الناتجة عنه. تأتي الديون الضخمة في الجنوب العالمي نتيجة لنظام مالي دولي مصمم بعناية لتسهيل الاستخراج النيو كولونيالي. وقد يكون إرساء الحلول متعددة الأطراف والتعويضات المرتبطة بالتمويل العالمي من أكبر التحديات أمام الوصول للعدالة الاقتصادية العالمية، وحيث أزمة الديون الحالية والتاريخية هي قضية رئيسية. فقد أدرك مسار تمويل التنمية تاريخياً الحاجة إلى مجموعة من المبادئ الواضحة لحل الأزمات المالية تنص على تقاسم عادل للأعباء بين القطاعين العام والخاص وبين المدينين والدائنين والمستثمرين.

ورغم إلحاح حالات الطوارئ العالمية الحالية، فقد أخفقت الاستجابات لأزمة الديون التي قدمتها حتى الآن مؤسسات الحوكمة الاقتصادية التي تقودها البلدان المتقدمة مثل مجموعة العشرين والمؤسسات المالية الدولية بشكل مريه في تلبية ما هو مطلوب.

مقترحات مجموعة عمل المجتمع المدني لتمويل التنمية:

- أجندة لإصلاح هيكل الديون من أجل تغيير حقيقي وحلول فعلية:
- كمجتمع مدني، ندعو الحكومات إلى إنشاء آلية لحل مشكلة الديون، أي إطار شفاف وملزم ومتعدد الأطراف لحل أزمة الديون، تحت رعاية الأمم المتحدة، للتعامل مع الديون غير المستدامة وغير المشروعة، تقوم بإعادة هيكلة منهجية سريعة وعادلة للديون السيادية، بما في ذلك إلغاء الديون، ضمن مسار يجمع الدائنين كافة.

- وينبغي لهذا الإطار الملزم والمتعدد الأطراف أن يعالج فورًا ما يلي:
- دعم وتوفير الإلغاء الفوري للديون المترتبة عن جائحة كوفيد19-: يمكن تحقيق استدامة الديون المتسقة مع أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان من خلال مسار طموح لإعادة هيكلة الديون، بما في ذلك إلغاء الديون على نطاق واسع. ويجب ضمان إمكانية إلغاء الديون لجميع البلدان المحتاجة، المنخفضة والمتوسطة الدخل، من خلال تقييمها بالعلاقة مع متطلبات تمويل التنمية، وتوفير الدائنين كافة (الثنائي والمتعدد الأطراف والخاص) لهذا الخيار.
- بناء إجماع عالمي حول مبادئ الاقتراض والإقراض المسؤولين: وهي قضية معلقة منذ فترة طويلة تتعلق بالاتفاق على مبادئ مشتركة وملزمة بشأن الاقتراض والإقراض المسؤولين، وضمان الامتثال لها، تعالج الثغرات في الشفافية وتدفع باتجاه إنشاء سجل متاح للجمهور لبيانات القروض والديون وكذلك تسهيل تنظيم عمليات تدقيق الديون.
- استخدام تقييمات تأثير حقوق الإنسان والتنمية في تحليلات القدرة على تحمل الديون لتوسيع نظرتها من الاعتبارات الاقتصادية فقط إلى تأثير عبء ديون بلد ما على قدرته على تحقيق أهداف التنمية (بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة والأهداف المناخية وحقوق الإنسان والتزامات المساواة الجندرية) وتهيئة الظروف لإعمال جميع حقوق الإنسان العالمية.
- تقييم المخاطر النظامية لأدوات القطاع المالي والجهات الفاعلة غير المنظمة أو المنظمة بشكل غير كاف: بما في ذلك التنظيم والإشراف على قطاع إدارة الأصول (صيرفة الظل)، وتنظيم وكالات التصنيف الائتماني والإشراف عليها، والوصول لتوافق عالمي جديد على الأهمية الحاسمة لإدارة حسابات رأس المال لا يقتصر على ظروف ما قبل/بعد الأزمات، سواء فيما يتعلق بالتدفقات الداخلة أو الخارجة. يمكن الاطلاع على التقديم المفصّل لمجموعة المجتمع المدني لتمويل التنمية إلى خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بالفقر وحقوق الإنسان حول "دور وكالات التصنيف الائتماني" هنا.

تعبئة الموارد المحلية

تسمح الأنظمة الضريبية الدولية المعطّلة الحالية بتجنب الشركات للضرائب وتحويل الدخل إلى الملاذات الضريبية وتسهيل التدفقات المالية غير المشروعة، التي تخسر البلدان النامية المليارات من الإيرادات العامة سنويًا بسببها، وتؤدّي إلى عجز الحكومات عن تمويل الخدمات العامة والحماية الاجتماعية والبنية التحتية لمعالجة اللامساواة، مما يفاقم الفقر ويؤثر على الفئات المهمشة بشكل خاص. وكان من الممكن استثمار هذه الموارد الضائعة في الملاذات الضريبية في المستشفيات العامة والمدارس ووسائل النقل والمياه النظيفة والصرف الصحي وفي المؤسسات أو البرامج التي تعزز المساواة الجنسين والأعراق والأجيال. وقد جعل الوباء هذا الأمر أكثر إلحاحًا.

وفي غياب العلاج الفوري لإخفاقات النظام الضريبي الدولي، ستستمر البلدان حول العالم في خسارة مليارات الدولارات من الإيرادات العامة بسبب التجاوزات الضريبية من قبل الشركات متعددة الجنسيات وعوامل تمكينها المهنية (المحامون والمصرفيون والمحاسبون)، وفي التدفقات المالية غير المشروعة. يساهم الوضع الحالي في تقليص قاعدة الإيرادات العامة للبلدان النامية، مما يؤدي إلى تفاقم مستويات الديون المستعصية أساسًا، وبالتالي تقويض قدرة الحكومات على الاستجابة للأزمات. وتكتسب هذه التغييرات الهيكلية في نظام الضرائب الدولي أهمية في تغلّب البلدان على الاعتماد على ضرائب الاستهلاك، والتي تثقل كاهل المرأة بشكل غير عادل.

لمعالجة هذه الإخفاقات في بيئة ديمقراطية، تدعو مجموعة عمل المجتمع المدني لتمويل التنمية إلى:

- تشكيل لجنة ضرائب حكومية دولية واتفاقية ضرائب تابعتين للأمم المتحدة
- حان الوقت لإطلاق مسار حكومي دولي عالمي حقًا في الأمم المتحدة للتعامل بشكل شامل مع الملاذات الضريبية، والانتهاكات الضريبية من قبل الشركات متعددة الجنسيات، وغيرها من التدفقات المالية غير المشروعة التي تعرقل إعادة التوزيع وتستنزف الموارد التي تعتبر حاسمة في مواجهة اللامساواة، لا سيما الجندرية.
- يجب النظر إلى فرض الضرائب على الدخل والثروة والتجارة على أنها تدعم أطر حقوق الإنسان المتفق عليها دوليًا، حيث لا يمكننا تعبئة الحد الأقصى من الإيرادات المتاحة بدون ضرائب. يجب أيضًا النظر في التجاوزات الضريبية والتهرب الضريبي بموجب الالتزامات الخارجية للدول تجاه الدول الأخرى من حيث عدم إعاقة التمتع بحقوق الإنسان عن طريق منع التمويل من خلال قوانين وقواعد ضريبية مسيئة والسماح للشركات والأفراد الأثرياء بإساءة استخدام أنظمة الضرائب.

التكنولوجيا

لجأت شركات التكنولوجيا العملاقة إلى الانتهازية أثناء الوباء، وعززت هيمنتها على السوق، ووضعت نفسها في مركز التجارة واللوجستيات، وتحركت بسرعة لتحل محل التدخلات العامة في توفير الخدمات الاجتماعية الرئيسية. استخدمت الحكومات العقوبات المرتبطة بالجائحة كطريقة لتوسيع سلطاتها الاستبدادية، واعتماد مزيد من التدابير لتتبع ومراقبة السكان، التي من الممكن أن تتحول إلى أداة للحكم في غياب الضمانات، مما يؤدي إلى تقلص مساحة المعارضة.

وقد كشفت الجائحة العالمية أيضًا عن مدى اتساع الفجوة الرقمية وزادت من تفاقمها - وهي فجوة واسعة بالفعل، ولا تزال آخذة في الاتساع، في الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية والبنية التحتية، بين الشمال والجنوب، وبين الرجال والنساء حول العالم ، وبين المجتمعات الحضرية والريفية داخل الدول.

استجابة لذلك تطالب مجموعة عمل المجتمع المدني لتمويل التنمية بما يلي:

- إنشاء آلية عالمية لتقييم التكنولوجيا تابعة للأمم المتحدة
- بينما تقوم الأمم المتحدة والحكومات والمؤسسات بالتعامل مع حوكمة التقنيات الرقمية، هناك حاجة ملحة لإجراء مداولات واسعة وشفافة وشاملة ويمكن الوصول إليها وتشاركية حول الآثار الحالية والمحتملة لهذه التقنيات على البيئة وسوق العمل وسبل العيش و المجتمع.
- يجب تطوير قدرات استشراف الأفق والاستبصار، بحيث تتضمن تحديد خيارات تتجاوز الحلول التكنولوجية. لا تتعلق تدابير الحوكمة المتعلقة بالتكنولوجيات بالتنظيم فحسب، بل يجب أن تضمن أن يبقى الصالح العام هدفًا نهائيًا وذو أولوية على الأرباح.

التجارة العالمية

خلقت قواعد التجارة العالمية على مر السنين قيودًا كبيرة على قدرة الإنتاج العالمية وتوزيع العرض، لا سيما في البلدان النامية، من خلال تقييد نقل التكنولوجيا تحت نظام حقوق الملكية الفكرية، وتخفيف الدعم، وتضييق حيز السياسات القطاعية. وعلى الرغم من ترويجه الصريح للتجارة الحرة، إلا أن نظام التجارة العالمي قد كفل، مثلًا، أن يبقى إنتاج السلع الطبية الحيوية مركزًا في عدد قليل من البلدان. لكن أزمة كوفيد19- تدعونا لمراجعة النظام التجاري متعدد الأطراف، واتفاقيات التجارة والاستثمار الإقليمية، والسياسة التجارية، من منظور الانتعاش الشامل والمستدام.

تدعو مجموعة عمل المجتمع المدني لتمويل التنمية الدول الأعضاء إلى:

- تقييم الآثار التنموية لإطار التجارة والاستثمار الحالي
- لضمان احتفاظ البلدان النامية بأقصى قدر من المرونة في سياساتها التجارية والاستثمارية، ينبغي وقف المفاوضات أو توقيع أي اتفاقيات تجارية واستثمارية ملزمة، بما في ذلك في منظمة التجارة العالمية ؛
- الموافقة على تعليق قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدولة، وعدم التنفيذ أو انتهاك التزامات التجارة والاستثمار الحالية، بما في ذلك قواعد حقوق الملكية الفكرية من خلال اتفاق تريبس واتفاق تريبس بلس، إذا تعارضت مع أهداف السياسة العامة بما في ذلك الأهداف الاقتصادية والصحية أثناء الجائحة؛
- ضمان وجود صك دولي ملزم قانونًا لتنظيم أنشطة الشركات عبر الوطنية، في القانون الدولي لحقوق الإنسان، ومحاسبتها على انتهاكات حقوق الإنسان من خلال دعم المفاوضات الجارية لمعاهدة الأمم المتحدة الملزمة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في إطار العمل الحكومي الدولي المفتوح العضوية حول الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

قضايا منهجية

يسمح تحرير الأسواق المالية، أو تخفيف القواعد الحكومية التي تتحكم في طريقة عمل المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، لهذه المؤسسات بالانخراط في أنشطة المضاربة حول العالم والتي تتوج بدورات الازدهار والانفجار، مثل ما كان وراء الأزمة المالية العالمية لعام 2008 . تساهم هذه التدفقات المالية المتزايدة وغير المنظمة (أموال المضاربة) في غياب الاستقرار المالي، وتزيد من تعرّض البلدان للصدمات المالية الخارجية. وفي خضم المخاوف المتعلقة بجائحة كوفيد19-، جاءت التدفقات غير المسبوقة لرأس المال المالي من البلدان النامية لتؤكّد على هذا الاتجاه، مع قيام المستثمرين الأجانب بسحب 100 مليار دولار في بداية الأزمة.

تطالب مجموعة عمل المجتمع المدني لتمويل التنمية الدول الأعضاء بالتالي:

- تقييم المخاطر النظامية التي تشكلها أدوات القطاع المالي والجهات الفاعلة غير المنظمة أو المنظمة بشكل غير كاف
- الاتفاق على التنظيم والإشراف المناسبين للمؤسسات المالية ووكالات التصنيف الائتماني وصناديق التحوط من خلال إطار عمل في الأمم المتحدة؛
- حظر عالمي على البيع على المكشوف بين جميع الأسواق وزيادة تنظيم/مراقبة التداول المتكرر؛
- اعتماد اتفاقية عالمية بشأن أهمية إدارة حسابات رأس المال لمنع هروب رأس المال، والحد من المضاربة، ووقف تدهور أسعار العملات والأصول؛
- تخصيص جديد لحقوق السحب الخاصة بقيمة 3 تريليونات دولار أمريكي - حيث أن تخصيص 650 مليار في العام 2021 بالكاد يغطي مدفوعات خدمة الدين.
- ضمان الحيز المالي وتوسيع نطاق التعاون الدولي لدعم توسيع أنظمة الحماية الاجتماعية لضمان التغطية الشاملة من خلال أرضيات الحماية الاجتماعية، وفق معايير منظمة العمل الدولية.

التمويل الخاص

يعتبر الدور المركزي الذي يلعبه التمويل الخاص من أهم الهواجس في عملية التمويل من أجل التنمية. تعمل البلدان المانحة على الترويج لأجندة تعتمد بشكل كبير على استخدام الأموال العامة للاستفادة من التمويل الخاص، بما في ذلك المساعدات التنموية الرسمية والمؤسسات العامة، مثل مصارف التنمية متعددة الأطراف. لكن تحفيز توسّع الاستثمار الخاص قد يقوض عمليًا غايات السياسة العامة في الجنوب العالمي الهادفة إلى التنمية المستدامة، وكذلك دور وقدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة الحيوية لضمان حقوق الإنسان والتنمية والقدرة على التكيّف مع تغيّر المناخ، وترك البلدان أكثر عرضة لأزمات الديون. كما تمتد تداعيات هذه الأجندة إلى كيفية تعريفنا لدور الدولة، الذي غالبًا ما يكون قدرتها على توفير أنظمة ملائمة للأعمال التجارية وتسهيل الأرباح الخاصة من خلال تحمل المخاطر التي لا يكون المستثمرون من القطاع الخاص على استعداد لتحملها، بدلاً من قدرتها على ضمان إعمال حقوق الإنسان. علاوة على ذلك، فإن أثرها على المساءلة الديمقراطية جلي، حيث إن الجهات الفاعلة الخاصة مسؤولة بشكل رئيسي أمام مساهميها، لا أمام المواطنين بشكل عام. وهذا ما يدفعنا إلى النظر إلى كل ذلك من خلال استعراض دور التمويل الخاص والدولة من منظور تنموي.

يضعف الدليل على تأثير التمويل الخاص في التنمية المستدامة، وهناك في المقابل أدلة وفيرة على آثاره السلبية على قضايا اللامساواة والتهميش في بعض القطاعات - مثلًا، خصخصة وتسويق التعليم والصحة وتوفير المياه والخدمات الأساسية الأخرى. كما تستفيد شركات القطاع الخاص بشكل متزايد من أموال التعاون الإنمائي دون تحليل الأثر المناسب. في الواقع، ظهرت فئات جديدة كاملة من أدوات تمويل التنمية مثل التمويل المختلط والرافعة المالية، بما في ذلك الترويج القوي للشراكات بين القطاعين العام والخاص. ومع ذلك، تغيب الأدلة على أنها قد تؤدّي حقًا إلى نتائج اقتصادية واجتماعية وبيئية إيجابية.

لمعالجة هذا الموضوع، تقترح مجموعة المجتمع المدني لتمويل التنمية:

- مراجعة النتائج التنموية لمقاربتي الشراكة بين القطاعين العام والخاص و"التمويل الخاص أولاً"
- نرفض مقاربة مجموعة البنك الدولي "تعظيم التمويل من أجل التنمية" (MFD) التي ينطوي على إشكالية "التمويل الخاص أولاً" تجاه تمويل التنمية، والافتراض غير الواقعي إلى حد ما بأن التمويل الخاص سوف يسد النقص في التمويل. في حين أن الجهات المانحة والمؤسسات تروج لخطاب "المليارات إلى تريليونات" والتمويل المختلط، الذي لم يتم إثبات تأثيره الإنمائي بعد، فإن الحقيقة هي أنهم لا يفون بالتزاماتهم بل يتراجعون عنها.
- هناك حاجة لإعادة التأكيد على مركزية السياسات والاستثمارات العامة. ندعو الحكومات إلى إعلان وقف التمويل أو الترويج أو تقديم التقييم الفني للشراكات بين القطاعين العام والخاص ومقاربات "التمويل الخاص أولاً" حتى يتم الانتهاء من مراجعة مستقلة لنتائجها التنموية.

التعاون الإنمائي الدولي

يلعب التعاون الإنمائي الدولي والمساعدة الإنمائية الرسمية دورًا حاسمًا في تمويل التنمية. ويظل التعهّد الذي مر عليه أكثر من أربعة عقود للوصول إلى هدف 0.7٪ للمساعدات الإنمائية الرسمية من إجمالي الدخل القومي لتوفير المساعدة الإنمائية الرسمية حجر الزاوية في النجاح. لكن المساعدات الإنمائية الرسمية انخفضت من 153 مليار دولار في 2017 إلى 149.3 مليار دولار في 2018، أي 2.7٪. وانخفضت المساعدات الإنمائية الرسمية لأفريقيا بنسبة 4٪. وتصل نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية كجزء من الدخل القومي الإجمالي عبر جميع الجهات المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية إلى 0.31٪ فقط، أي أقل بكثير من هدف الأمم المتحدة البالغ 0.7٪. كما تشهد أرقام المساعدة الإنمائية الرسمية مزيدًا من الانخفاض في سياق كوفيد19-. ويتزامن هذا النقص الصارخ في الطموح من جانب المانحين مع افتراض مفرط التفاؤل وغير واقعي إلى حد ما بأن التمويل الخاص قد يسد النقص في التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. الآن أكثر من أي وقت مضى، من الضروري تحقيق الالتزامات الطويلة الأمد بتقديم المساعدة الإنمائية الدولية، بما في ذلك ضمان الجودة والفعالية.

تقترح مجموعة المجتمع المدني لتمويل التنمية:

- مراجعة إطار المساعدة الإنمائية الرسمية
- ينبغي أن تمتثل الشراكات من أجل التنمية المستدامة للملكية المحلية لمسارات التنمية، حيث يمكن لجميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني المشاركة بنشاط. كما ندعو الجهات المانحة إلى التمسك بنزاهة المساعدة الإنمائية الرسمية وجدول أعمال الفعالية.
- دعوة أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية للوفاء بهدف 0.7٪ للمساعدة الإنمائية الرسمية بل وتجاوز، وكذلك الهدف 0.15٪ إلى 0.2٪ للبلدان الأقل نموا، مع إعطاء الأولوية للمنح غير المشروطة والدعم الفني.
- دعوة جميع الجهات المانحة لضمان عدم تحويل مسار المساعدات الإنمائية، بل تعزيزه للقيام بالاستجابة الإنسانية للأزمة، وضمان توافق الاستجابات الطارئة مع أولويات البلدان النامية دون شروط.

كيفية المشاركة

يعرض القسم أدناه بعض أهم المسارات الرسمية وغير الرسمية المرتبطة بجدول أعمال الأمم المتحدة لتمويل التنمية، بما في ذلك أمثلة على مشاركة المجتمع المدني. لزيادة المعرفة عن كيفية التعامل مع مجموعة المجتمع المدني لتمويل التنمية و/أو الانضمام، يرجى زيارة: https://csoforffd.org.

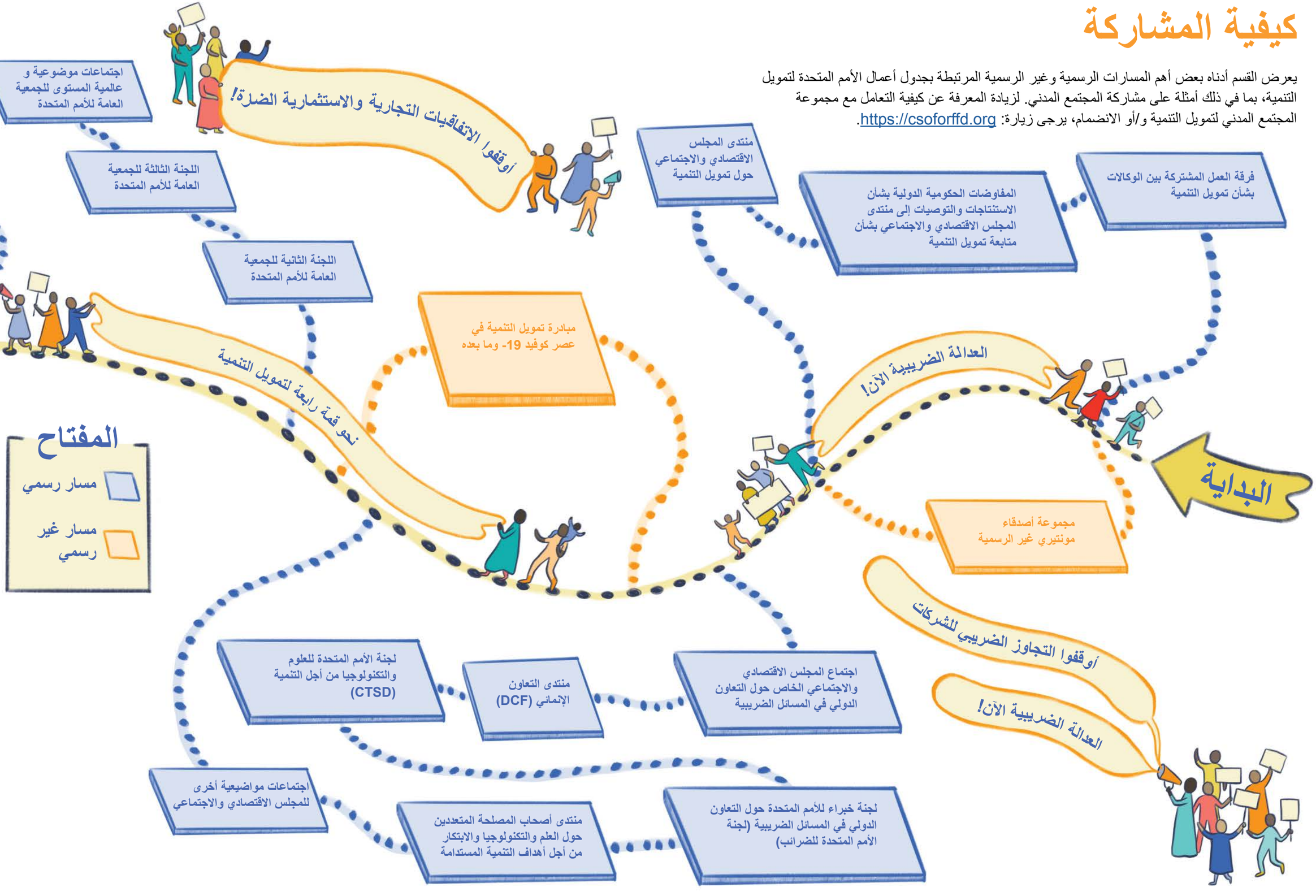

مسارات وهيئات تمويل التنمية ومداخل المجتمع المدني

مسار متابعة تمويل التنمية السنوي

فرقة العمل المشتركة بين الوكالات بشأن تمويل التنمية

كلّفت الفقرة 133 من خطة عمل أديس أبابا الأمين العام بالدعوة لانعقاد فرقة عمل مشتركة بين الوكالات، لتقديم تقرير سنوي عن التقدم المحرز في تنفيذ تمويل التنمية وسبل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام 2015 وإسداء المشورة لعملية المتابعة الحكومية الدولية حول التقدم المحرز، وفجوات التنفيذ، والتوصيات الخاصة بالإجراءات التصحيحية، مع مراعاة الأبعاد الوطنية والإقليمية. وتتألف فرقة العمل من أكثر من 60 وكالة وبرامج ومكاتب تابعة للأمم المتحدة ولجان اقتصادية إقليمية ومؤسسات دولية أخرى ذات الصلة.

مشاركة المجتمع المدني

تقوم مجموعة المجتمع المدني من أجل التنمية بتنسيق استجابة جماعية للمجتمع المدني لتقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات السنوية. بالإضافة إلى ذلك ، يتم تنظيم اجتماعات غير رسمية مع أعضاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات لمشاركة مداخلات المجتمع المدني أثناء عملية الصياغة.

المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الاستنتاجات والتوصيات إلى منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن متابعة تمويل التنمية

يتم تعيين ميسرين مشاركين كل عام لإعداد مسودة الاستنتاجات والتوصيات وتسهيل المشاورات بين الدول الأعضاء بهدف التوصل إلى اتفاق حكومي دولي. حالما يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية، يرفعها الميسران إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليتم اعتمادها في منتدى تمويل التنمية ونقلها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

تقوم مجموعة المجتمع المدني لتمويل التنمية بتنسيق مداخلات المجتمع المدني الجماعية في المسودات المختلفة للوثيقة الختامية.

تتم مشاركة هذه الاقتراحات مع الميسرين المشاركين والدول الأعضاء في الأمم المتحدة. يمكن الاطلاع على مداخلات مجموعة المجتمع المدني إلى وثيقة نتائج منتدى تمويل التنمية لعام 2021 هنا.

منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول تمويل التنمية

يعقد منتدى تمويل التنمية بقرار من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتقييم التقدم وتحديد العقبات والتحديات التي تعترض تنفيذ تمويل نتائج منتدى تمويل التنمية وتقديم توصيات بشأن السياسات. على الرغم من أن تفويض برنامج عمل أديس أبابا ينص على أن مدة منتدى تمويل تنمية "تصل إلى 5 أيام"، إلا أنه لم يتجاوز 4 أيام حتى الآن.

يتم تنظيم الحدث الذي يستمر أربعة أيام بشكل عام في مرحلتين رئيسيتين: الجزء الوزاري وجزء الخبراء.

يعقد الجزء الوزاري خلال اليومين الأولين ويتضمن موائد مستديرة وزارية رفيعة المستوى لتبادل تطورات السياسات الوطنية والمؤسسية. يتم عقد جزء الخبراء خلال اليومين التاليين مع التركيز على جميع مجالات العمل السبعة في برنامج عمل أديس أبابا.

تقوم مجموعة المجتمع المدني لتمويل التنمية بتنسيق مشاركة المجتمع المدني في منتدى تمويل التنمية، بما في ذلك البيانات الجماعية التي تعرض على المنتدى وتنظيم الأحداث الجانبية حول مختلف القضايا الموضوعية. يمكن الوصول إلى مداخلات منتدى تمويل التنمية 2021 هنا. ويمكن الوصول إلى مداخلات منتديات تمويل التنمية السابقة هنا. ويمكن الاطلاع على ملخص وتسجيلات الأحداث الجانبية التي نظمتها المجموعة خلال منتدى تمويل التنمية 2021 هنا.

اجتماعات المجلس الاقتصادي الاجتماعي المواضيعية

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاص حول التعاون الدولي في المسائل الضريبية

يؤمن هذا الاجتماع السنوي الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فرصة للحكومات لمناقشة القضايا الناشئة عن السياسة الضريبية الدولية.

وفي غياب عملية تفاوض حكومية دولية عالمية حول الضرائب في الأمم المتحدة، فإن هذا الاجتماع الذي يستغرق يومًا واحدًا يهدف إلى تعزيز تأثير توجيهات سياسة الأمم المتحدة التي تحركها الحكومات بشأن المسائل الضريبية.

مشاركة المجتمع المدني

الاجتماع مفتوح لمشاركة المجتمع المدني ويتم بثه عبر الإنترنت. تقوم مجموعة عمل المجتمع المدني لتمويل التنمية بتنسيق المداخلات الجماعية، بما في ذلك المداخلات من الجمهور خلال الاجتماع. ويمكن الوصول إلى مداخلات الاجتماع الضريبي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2021 هنا.

لجنة خبراء للأمم المتحدة حول التعاون الدولي في المسائل الضريبية (لجنة الأمم المتحدة للضرائب)

لجنة الضرائب في الأمم المتحدة هي هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتتألف من 25 عضوًا ترشحهم الحكومات ولكنهم يعملون بصفتهم الشخصية. يتم تعيين الأعضاء من قبل الأمين العام للأمم المتحدة لمدة أربع سنوات.

تجتمع اللجنة مرتين في السنة، مرة في الربيع في نيويورك ومرة في الخريف في جنيف.

يمكن للمجتمع المدني المشاركة في الاجتماع "بصفة مراقب" وتقديم المداخلات في المناقشات.

لكن أساليب عمل اللجنة تفرض قيودًا على التقارير الحية للاجتماع، بما في ذلك التحديث المباشر على وسائل التواصل الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يحمي أي تقرير عن عمل اللجنة هوية المتحدثين.

يمكن الوصول إلى مداخلات مجموعة المجتمع المدني لتمويل التنمية في الدورة العشرين للجنة الأمم المتحدة للضرائب هنا.

منتدى التعاون الإنمائي (DCF)

منتدى التعاون الإنمائي (DCF) هو منتدى لأصحاب المصلحة المتعددين داخل الأمم المتحدة لمناقشة الاتجاهات والتقدم في التعاون الإنمائي الدولي ووضع توصيات سياسية بشأن التعاون الإنمائي. تم إطلاق منتدى التعاون الإنمائي في عام 2007. وفي نتائج القمة العالمية لعام 2005، اتفق قادة العالم على إنشاء منتدى التعاون الإنمائي تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي استجابة للتغيرات المهمة في التعاون الإنمائي والعدد المتزايد من الجهات الفاعلة المشاركة.

يعقد المنتدى كل عامين، وتعمل إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعي كأمانة عامة للمنتدى. ويتم تسجيل النتائج الرئيسية لمنتدى التعاون الإنمائي في ملخص رسمي يعده رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

لم يرتبط منتدى التعاون الإنمائي بشكل عضوي بعملية تمويل التنمية حتى إعادة تنظيمه مؤخرًا التي أدخلته ضمن مجال مكتب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابع للأمم المتحدة وآخر إصلاح للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (2021) الذي يفوض تنظيمه كل سنتين قبل منتدى التمويل من أجل التنمية. وفي حين كانت مشاركة المجتمع المدني السابقة تسترشد بآليات مؤقتة، فقد أصبحت الآن من مهام التنسيق لمجموعة المجتمع المدني لتمويل التنمية.

منتدى أصحاب المصلحة المتعددين حول العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل أهداف التنمية المستدامة

أنشأت خطة عمل أديس أبابا آلية تيسير التكنولوجيا (TFM) لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وهي تتضمن 4 مكونات:

1. IATT: فريق عمل مشترك بين الوكالات تابع للأمم المتحدة معني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل أهداف التنمية المستدامة
2. مجموعة الـ10 أعضاء: مجموعة الممثلين رفيعي المستوى للمجتمع العلمي والقطاع الخاص والمجتمع المدني المعينين من قبل الأمين العام
3. العلوم والتكنولوجيا والابتكار STI Forum: المنتدى السنوي لأصحاب المصلحة المتعددين حول العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل أهداف التنمية المستدامة
4. Connect 2030: منصة على الإنترنت كمدخل للمعلومات عن مبادرات وآليات وبرامج العلم والتكنولوجيا والابتكار القائمة

يعد منتدى العلوم والتكنولوجيا والابتكار السنوي مكانًا لأصحاب المصلحة المتعددين لمناقشة التعاون في العلوم والتكنولوجيا والابتكار حول المجالات المواضيعية المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

يعين رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي رئيسين مشاركين للمنتدى يقومان بإعداد ملخص للمناقشات في المنتدى. ثم يرفع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ملخص الرئيسين إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

في منتدى العلوم والتكنولوجيا والابتكار لعام 2021، نظمت مجموعة المجتمع المدني لتمويل التنمية وأعضاؤها حدثًا جانبيًا حول "هل ستؤدي الحوكمة متعددة الأطراف للتكنولوجيا الرقمية إلى سد الفجوة الرقمية؟" تفاصيل الحدث الجانبي متوفرة هنا. ثم تم تبادل المدخلات من المناقشة مع الرؤساء المشاركين للمنتدى للنظر فيها من أجل الموجز.

لجنة الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية (CTSD)

لجنة الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية هي هيئة فرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تعقد منتدى حكومي دولي سنوي لمناقشة القضايا المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والتنمية. تضم المفوضية 43 دولة عضو ينتخبهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمدة أربع سنوات.

تشمل نتائج المنتدى تزويد الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بمشورة رفيعة المستوى بشأن قضايا العلم والتكنولوجيا ذات الصلة.

يعمل الأونكتاد كأمانة عامة للجنة.

يشارك أعضاء مجموعة المجتمع المدني لتمويل التنمية في المناقشات الفنية للجنة الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية. يمكن للمنظمات المعتمدة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي حضور ومتابعة جلسات المنتدى.

اجتماعات مواضيعية أخرى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

بالإضافة إلى الاجتماعات بالتكليف، ينظم رئيس/مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضًا عددًا من الاجتماعات أو المبادرات المواضيعية الخاصة كل عام. على سبيل المثال، أطلق رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس الجمعية العامة، في عام 2020، فريقًا رفيع المستوى بشأن المساءلة المالية الدولية والنزاهة والشفافية من أجل تحقيق أجندة 2030 (المعروفة باسم "لجنة FACTI") بهدف تقديم توصيات لتعزيز الجهود الحالية لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وسد الفجوات القائمة في النظام الدولي.

تشارك مجموعة المجتمع المدني لتمويل التنمية في أي حدث موضوعي ذي صلة أو مبادرة تتعلق بتمويل التنمية. يمكن الاطلاع على مداخلات المجموعة في لجنة FACTI، هنا.

الجمعية العامة للأمم المتحدة

اللجنة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة

اللجنة الثانية (2C) هي إحدى اللجان الرئيسية الست للجمعية العامة، وهي تتعامل مع القضايا المتعلقة بالاقتصاد والتمويل والتنمية بشكل عام.

تتناول اللجنة المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (بما في ذلك القرارات المتعلقة بالتجارة والديون والتدفقات المالية والاستثمارات غير المشروعة)، وتمويل التنمية، والتنمية المستدامة، والعولمة والاعتماد المتبادل، والقضاء على الفقر، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، والمستوطنات البشرية، ومجموعات الدول ذات الأوضاع الخاصة، والتنمية الزراعية، والأمن الغذائي والتغذية، وسيادة الشعب الفلسطيني على موارده الطبيعية.

يتم طرح معظم القرارات من قبل مجموعة الـ77 والصين ويتم تبنيها بشكل عام بالإجماع. يمكن أيضًا تبني القرارات بأغلبية الأصوات مع حصول كل دولة عضو على صوت واحد.

مشاركة المجتمع المدني

الجلسات العامة للجنة مفتوحة للمجتمع المدني من دون إمكانية الإدلاء بمداخلات من الحضور.

تتابع مجموعة المجتمع المدني من أجل التنمية عن كثب قرارات ومفاوضات اللجنة الثانية التي تنظر في اتساع نطاق القضايا التي تم التفاوض عليها بشأن الاقتصاد والتمويل العالميين.

اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة

تخصص الجمعية العامة للجنة الثالثة (3C) بنود جدول الأعمال المتعلقة بمجموعة من الشؤون الاجتماعية والإنسانية وقضايا حقوق الإنسان التي تؤثر على الناس حول العالم. يركز جزء مهم من عمل اللجنة على فحص مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك تقارير الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان الذي أنشئ في عام 2006. تستمع اللجنة وتتفاعل مع المقررين الخاصين للأمم المتحدة (UNSR) والخبراء المستقلين، ورؤساء مجموعات العمل حسب تفويض مجلس حقوق الإنسان. وقد تناولت هذه التقارير الصادرة عن المقررين الخاصين للأمم المتحدة أيضًا القضايا الاقتصادية العالمية الحرجة من منظور حقوق الإنسان.

في ما يلي، بعض الأمثلة على هذه التقارير:

- مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان: في عام 2014، قدم مقرر الأمم المتحدة الخاص بشأن حقوق الإنسان تقريرًا يحدد السياسة المالية، ولا سيما السياسات الضريبية، كعامل محدد رئيسي في التمتع بحقوق الإنسان. وفي عام 2018، قدم المقرر تقريرًا مهمًا يفضح الآثار المترتبة على حقوق الإنسان في التوجهات نحو الخصخصة على نطاق واسع.
- مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في التنمية: استكشف التقرير المواضيعي لعام 2020 الأبعاد الدولية لتمويل سياسات وممارسات التنمية من منظور الحق في التنمية.
- خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بالديون الخارجية وحقوق الإنسان: في عام 2019، قدم الخبير المستقل للأمم المتحدة تقريرًا يوضح بالتفصيل مسؤولية تواطؤ المؤسسات المالية الدولية في انتهاكات حقوق الإنسان في سياق الإصلاحات الاقتصادية التراجعية. في عام 2020، وصف تقرير عن الدين الخاص وحقوق الإنسان تحرير القطاع المالي وأمواله كأحد المحركات الرئيسية لمديونية القطاع الخاص. يفحص تقرير الخبير المستقل لعام 2021 المشاكل الهيكلية الكامنة في وكالات التصنيف الائتماني.

هناك حاجة إلى مزيد من التعاون بين مندوبي اللجنة الثانية واللجنة الثالثة لضمان تأثير أكبر لهذه التقارير والنتائج على القضايا الاقتصادية من منظور حقوق الإنسان.

تشارك مجموعة المجتمع المدني لتمويل التنمية في المشاورات وتقدم مدخلات مكتوبة لينظر فيها المقررون الخاصون للأمم المتحدة بشأن القضايا المتعلقة بالاقتصاد الكلي والتمويل.

تشمل المساهمات الأخيرة ما يلي:

- تقديم مجموعة المجتمع المدني لتمويل التنمية المقدم إلى تقرير خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بالديون الخارجية وحقوق الإنسان حول "الإعفاء من الديون ومنع أزمات الديون وحقوق الإنسان: دور وكالات التصنيف الائتماني"
- تقديم مجموعة المجتمع المدني لتمويل التنمية إلى خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بالديون الخارجية وحقوق الإنسان بشأن "إصلاح هيكل الديون الدولية وحقوق الإنسان"

الاجتماعات المواضيعية وعالية المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة

كما ينظم رئيس الجمعية العامة سنويًا اجتماعات مواضيعية خاصة أو اجتماعات رفيعة المستوى. مثلًا، يُنظم "حوار رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية للجمعية العامة" كل أربع سنوات. وتنص خطة عمل أديس أبابا (AAAA) على أن "الحوار رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية للجمعية العامة سيعقد بالتعاقب مع المنتدى السياسي رفيع المستوى على مستوى القمة كل أربع سنوات" (الفقرة 132 ، AAAA). وقد عُقد أول حوار رفيع المستوى منذ اعتماد خطة العمل في 26 أيلول/سبتمبر 2019.

يمكن الوصول إلى إعلان مجموعة المجتمع المدني من أجل التنمية للحوار رفيع المستوى لعام 2019 هنا:

https://csoforffd.org/2019/09/25/high-level-dialogue-on-ffd-2019-cso-ffd-declaration

المبادرات غير الرسمية ومشاركة أصحاب المصلحة الآخرين في تمويل التنمية

مجموعة أصدقاء مونتيري غير الرسمية

"مجموعة أصدقاء مونتيري" هي مساحة غير رسمية للحوار حول قضايا تمويل التنمية تم تأسيسها في عام 2002. ويتم عقد خلوة سنوية، تستضيفها المكسيك، قبل مفاوضات تمويل التنمية. يجتمع مكتب تمويل التنمية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في إطار غير رسمي لتبادل الآراء والأفكار حول عملية تمويل التنمية والقضايا الموضوعية.

مشاركة المجتمع المدني

تقوم مجموعة المجتمع المدني لتمويل التنمية بتنسيق مشاركة وفد صغير من المجتمع المدني في الاجتماع كل عام. تعقد المناقشات بموجب قاعدة تشاتام هاوس وتهدف إلى تشجيع المناقشات غير الرسمية حول قضايا تمويل التنمية قبل المفاوضات ومنتدى تمويل التنمية.

مبادرة تمويل التنمية في عصر كوفيد 19- وما بعده

في 28 أيار/مايو 2020، أطلق رئيسا وزراء كندا وجامايكا والأمين العام مبادرة تمويل التنمية في عصر COVID-19 وما بعده (FfDI) لتحديد وتعزيز حلول التمويل الملموسة لطوارئ كوفيد19- الصحية والتنمية. ولمتابعة الحدث رفيع المستوى في 28 أيار/مايو 2020، تم عقد ست مجموعات مناقشة أسفرت عن قائمة من الخيارات. يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل حول هذه المبادرة، بما في ذلك مجموعات المناقشة والاجتماعات رفيعة المستوى هنا.

شاركت مجموعة المجتمع المدني لتمويل التنمية بفاعلية في هذه المبادرة ويمكن الوصول إلى جميع المداخلات هنا.

في عام 2021، اتخذت المبادرة شكلاً مختلفًا. لم تعد الدول الأعضاء تشارك بنشاط في مجموعات المناقشة التي تقودها الآن بشكل رئيسي وكالات الأمم المتحدة واللجان الإقليمية لتنسيق خطط العمل بشأن هذه القضايا.

مسارات الأونكتاد، مجموعة البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة التجارة العالمية

تعتبر المؤسسات المذكورة أعلاه من المؤسسات أصحاب المصلحة في تمويل التنمية، مما يعني أنها تلعب دورًا نشطًا أثناء عمليات متابعة مسار تمويل التنمية. وهذا يشمل حشد خبراتهم في الجوانب المواضيعية لبرنامج عمل أديس أبابا، على سبيل المثال، من خلال المساهمة في تقارير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، وتنظيم الأحداث خلال منتدى منتدى التنمية، أو تيسير مجموعات المناقشة.

تشارك مجموعة المجتمع المدني لتمويل التنمية بشكل انتقائي في مسارات المؤسسات أصحاب المصلحة في تمويل التنمية لحماية وتعزيز تفويض التمويل من أجل التنمية والحفاظ على اتساق مطالبنا النظامية عبر تلك المساحات.

وتشارك المجموعة بشكل خاص في الأونكتاد ومفاوضات تفويضها كل أربع سنوات، حيث يجب أن يتصدى المؤتمر الوزاري للتحديات الهائلة المتعلقة بالتجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا في البلدان النامية ودعم تنفيذ نتائج منتدى تمويل التنمية.

لمزيد من المعلومات حول نظام الأمم المتحدة، وكيفية اتخاذ القرارات وما حدث بشأن العدالة المالية في الأمم المتحدة حتى الآن، يرجى مراجعة: المناصرة في سبيل العدالة المالية في الأمم المتحدة.

ماذا بعد؟

كمتابعة للوثيقة الختامية المخيبة للآمال لمنتدى تمويل التنمية لعام 2020، تدعو مجموعة المجتمع المدني لتمويل التنمية إلى مؤتمر رابع لتمويل التنمية، في شكل قمة دولية لإعادة الإعمار الاقتصادي والإصلاح المنهجي، تتطرق لقضية الهيكل الاقتصادي العالمي بحزم. وبانتظار الجمعية العامة للأمم المتحدة، تدعو المجموعة إلى اقتراحات القرارات التالية خلال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة 2021:

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تنظيم قمة الأمم المتحدة المقبلة حول تمويل التنمية في 2022 أو 2023.
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء مجموعة عمل حكومية دولية مفتوحة العضوية للعمل من أجل إطار ملزم ومتعدد الأطراف لمنع أزمات الديون وحلها.
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء لجنة ضريبية عالمية حكومية دولية تابعة للأمم المتحدة والتفاوض بشأن اتفاقية ضريبية للأمم المتحدة من أجل معالجة شاملة للملاذات الضريبية، والتجاوزات الضريبية من قبل الشركات متعددة الجنسيات والتدفقات المالية غير المشروعة الأخرى.
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بالموافقة على الوقف الفوري لقضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول (ISDS) واتفاقيات التجارة والاستثمار كافة التي تعرّض حيز سياسات الحكومات للخطر في التصدي للوباء.

@cs_ffd | @CSOforFFD

csoforffd.org

July 2021